



الزعامة القومية

لم يكن لواقعة قصر النيل أثرها فى الجيش فحسب، بل كان لها أثر بالغ فى الأمة.. إذ جعلت لعرايى مكانة كبيرة فى البلاد، وأخذت الألسنة تلهج باسمه وتمتدح شجاعته وإقدامه، والواقع أن الحادثة فى ذاتها وما تنطوى عليه من الجرأة على الحكومة، وإطلاق سراح المسجونين، وعزل وزير الحربية عثمان باشا رفقى الذى كان موضع سخط الضباط الوطنيين، وتعيين وزير يعطف عليهم ويؤيدهم، ثم الإصلاحات التى قام بها البارودى، وأخصصها زيادة رواتب الضباط والجند. كل هذه الأعمال جعلت من عرايى زعيما قوميا اتجهت إليه الأنظار لتحقيق أماني الشعب، ولم يكن الجيش يصدر عن أفكار وعواطف تخالف أفكارها ونفسياتها، فهو أول شىء طبقة من صميم الأمة، وضباطه وجنوده متصلون بها بروابط القرابة والدم. وكانوا يمثلون الأمة من هذه الناحية، ومن كونهم جاءوا من مختلف نواحي المديریات.

وكانت المظالم التى شكوا منها زعماء الجيش تشبه المظالم التى كانت البلاد تشكو منها، ولم يكن الناس راضين عن الحكومة وسياستها.. بل كانوا يتبرمون بمظالم الحكام وينقمون من الوزارة بسبب استسلامها للنفوذ الأجنبى وخضوعها لأوامر القناصل ومحاباتها الموظفين ومحاباتها الموظفين الأجانب فى مصالح الحكومة وتمييزها إياهم بالرواتب الكبيرة والمزايا العديدة، فلا غرو أن اغتبط الناس بتحقيق مطالب الجيش، وذاع فى البلاد اسم عرايى كمفد للأمة من المظالم، ومحقق للأمال، وقد لقى عرايى عطفًا وتأييدا من جميع الطبقات، وفى مقدمتها العلماء والأعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان، وأخذ

هو ييٲ أفكاره بينهم ليكونوا عدته وحزبه، ويتأهب للقيام بحركة جريئة توطد نفوذه وسلطانه، ويطمئن بها عل حياته وحياة حصبه الموالين له فى الجيش . . وهى المطالبة بتأليف المجلس النيابى مع إسقاط وزارة رياض باشا، أو بعبارة أخرى إحداث انقلاب فى نظام الحكم، وإحلال حكم الشورى محل الحكم الاستبدادى .

ولما اطمأن عرابى إلى أن الجيش فى قبضة يده، والأمة تناصره، شرع فى إحداث الانقلاب الذى كان يرجوه فى نظام الحكم، أو بعبارة أخرى أخذ يتأخب لمتابعة الثورة التى بدأها يوم أول فبراير سنة ١٨٨١

وكانت الحكومة من ناحيتها تدفعه إلى الثورة دفعا، بما بدأ منها من الحركات العدائية التى قصدت منها تفريق شمل زعماء الجيش وضباطه تمهيدا للتفكيك بهم . . فهى عهد البارودى، وكان هذا إخلالا بوعدها فى تحسين حالة الضباط والجنود، وبرهاننا على سوء مقاصدها نحو الجيش، واشتدت هذه المقاصد ظهورا من يوم عودة الخديو من مصيفه بالإسكندرية إلى العاصمة .

لم يكد الخديو يصل إلى العاصمة حتى أخذ ينفذ خطته . وقوامها تفريق وحدات الجيش، ونقل الفرق الموالية للحزب العسكرى من العاصمة لكى يستبدل بها فرقا أخرى موالية للخديو . . فأصدر داود باشا يكن وزير الحربية أمرا بأن ينقل الألاى الثالث من المشاة - ألاى القلعة - إلى الإسكندرية بدلا من ألاى الإسكندرية - الألاى الخامس - وأن يأتى هذا إلى القاهرة مكانه . فلما علم ضباط الألاى ذهب بهم الظنون والوساوس كل مذهب . وخشوا أن يكون . غرض الحكومة الانتقام منهم والتفكيك بهم . وسرت بينهم إشاعة أن

فى نية الحكومة إعرافهم فى كوبرى كفن الزيات حين سفرهم بالقطار إلى الإسكندرية، وعادت إلى أذهانهم حادثة إغراق الأمير أحمد باشا رفعت ابن إبراهيم باشا فى كفر الزيات فى عهد سعيد باشا.

واتفقت كلمة ضباط الآلاى على رفض الأذعان لأمر وزير الحربى الجديد، والامتناع عن مغادرة القلعة. . فلما جمع قائد الآلاى ضباطه وتلا عليهم أمر الوزير أعلنوا جميعا أنهم يرفضون الأذعان له. . فكتب إلى وزير الحربى يخبره بذلك. واعتزم عربى وصحبه تحريك الجيش والسير به إلى سراى عابدين فى شكل مظاهرة عسكرية لإملاء إرادتهم إليها البلاد، ولأحداث الانقلاب الذى أرادوه.

مظاهرة عابدين

اتفقت كلمة زعماء الضباط على إقامة المظاهرة العسكرية أمام سراى عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١، ووضعوا لها خطة محكمة، وهى حضور جميع أليات الجيش المرابطة بالقاهرة إلى ميدان عابدين فى أصيل ذلك اليوم لتقديم طلبات الأمة إلى الخديو. . وقوامها إسقاط الوزارة، وتأليف المجلس النيابى، وزيادة عدد الجيش. فخاطب وقتئذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين والمدفعية الموجودة وقتئذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين فى الساعة الرابعة لعرض طلباتهم على الخديو. وأرسل إلى وزير الحربى يبلغه أن يخبر الخديو بأن جميع الأليات ستحضر إلى ساحة عابدين فى الساعة المذكورة "لعرض طلبات عادلة تتعلق بإصلاح البلاد وضمنان مستقبلها" وأرسل أيضا إلى قناصل الدول يطمنئهم أن لا خوف على رعاياهم من هذه المظاهرة لأنها مقصورة على أحوال البلاد الداخلية.

احتشد الجيش فى الموعد المضروب فى ميدان عابدين، وكان أول من حضر إلى الميدان ألاى الفرسان "السوارى" بقيادة أحمد بك عبد الغفار. ولعله بادر بالحضور لأنه كان من أول الناقمين من النظام القديم، إذ فصله وزير الحرية الأسبق "عثمان باشا رفقى" لغير ما سبب، ثم جاء عرابى ممتطيا جواده شاهرا سيفه، يقود ألاى العباسية ويصحبه ألاى المدفعية "الطوبجية" يقوده إسماعيل بك صبرى، ومعه المدافع بذخيرتها. وكانت بطاريات المدافع تتخلل أورطة المشاة أثناء السير.

ولما وصل عرابى تفقد على بك فهمى فلم يجده، وأخبره بعض الضباط أنه وزع ألاى الحرس داخل السراى، ومعه كمية وافرة من الذخيرة، وأنه على استعداد للدفاع عنها إذا مست الحاجة. فبعث إليه من فوره بالملازم محمدا. أفندى على ليستدعيه. فحضر على بك فهمى، فسأله عرابى عن سبب جعله العسكر على أبواب السراى ومنافذها من الداخل، ولم يكن هذا اتفاقهم من قبل. فطمأنه على بك فهمى، وقال له: "إن السياسة خداع"، أى أنه لم يفعل ذلك إلا لمخادعة الخديو، وأنه باق على عهده. فطلب إليه عرابى أن يسحب أليه من السراى ويأخذ مكانه فى الميدان، ففعل. وأمر بخروج الألاى من السراى، فخرج منها الجند جميعا، واصطفوا إلى جانب إخوانهم فى المكان المعين لهم من الدائرة، ثم تم ترتيب ألاى المدفعية والفرسان والمشاة على شكل مربع. وجاء بعد ذلك الألاى الثانى من قصر النيل يقوده بعض ضباطه وذلك لامتناع قائده وكبار ضباطه عن الإشتراك فى الحركة، ثم جاء الألاى الثالث قادمًا من القعلة، بقيادة البكباشى فوده حسن، والألاى السودانى قادمًا من طره بقيادة عبد العال بك حلمى، ثم أورطة المستحفظين

يقودها القائمقام إبراهيم بك فوزى . وبذلك اكتمل الجيش فى ميدان عابدين ، إذ لم يبق إلا من الأليات المرابطة بالعاصمة ألا حضر إلى الميدان . وبلغ عدد الجنود المحتشدين فى الميدان نحو أربعة آلاف بأسلحتهم ومدافعهم المحتشدين فى الميدان نحو أربعة آلاف بأسلحتهم ومدافعهم ، وغصت أطراف الميدان بالجموع الحاشدة من الناس الذين جاءوا ليشهدوا هذا المنظر ، وامتألت نوافذ البيوت المجاورة للسراى واسطحتها بالنظارة ، وكان الموقف رهيبا ، لأن مجئ الجيش متهددا متوعدا ، واحتشاده بأسلحته وذخائره ومدافعه أمام السراى الخديوية ، يحاصرها ويسد المسالك على من فيها ، كل ذلك خليق بأن يفزع الخديو ووزراءه ، وخاصة بعد أن رأى حرسه الخاص قد تخلى عنه فى هذه الساعة العصيبة ، وانضم إلى الجيش الثائر .

وكان الخديو قد جاء إلى السراى ودخلها من الباب الشرقى وصعد إلى ديوانه ، وشهد تجمع الجنود فى الميدان ، وكان الوزراء قد توافدوا على السراى ، وجاء أيضا بعض قناصل الدول والسير أوكلن المراقب المالى الإنجليزى . . فشهدوا هذا المنظر الذى لم يألفوا مثله فى مصر من قبل .

الخديو فى الميدان

وقد ظن الخديو أنه إذا نزل إلى الميدان ، فإن ما له من الهيبة التقليدية فى نفوس الرعية والجند يصد الجيش وضباطه عن التمرد ، فنزل من السراى إلى حيث رؤساء الجند ، يصحبه المستر كوكسن ، قنصل إنجلترا فى الإسكندرية - وكان نائبا عن القنصل العام السير أدوار مالت لغيابه بالأجازه - والسير أوكلن كولفن المراقب المالى الإنجليزى ، وبعض عساكر الحرس الخاص . فلما توسط الميدان نادى عربى ، فجاءه راكبا جواده شاهرا سيفه ، وخلفه نحو ثلاثين

ضابطا شاهرين السيوف . فلما دنا من الخديو صاح به أحد رجال الحرس أن
ترجل واغمد سيفك . . ففعل ثم أقبل عليه . .

وهنا يقول عرابي أن المستر كوكسن أشار على الخديو بأن يطلق عليه
مسدسه، ولكن الخديو لم يعمل بإشارته وقال له: " أفلا تنظر إل من حولنا
من العسكر "، أى أنه خشى مغبة العمل بنصيحة المستر كوكسن. والواقع أنها
نصيحة لا تتم عن إخلاصه للخديو ولا حسن قصد من نصيحة لا تتم عن
إخلاصه للخديو ولا حسن قصد من المستر كوكسن . . فلو أن الخديو أمكنه أن
يقتل عرابي فى هذه اللحظة لما أمن على حياته من الجند والضباط .

أما ما فعله الخديو فى ذلك الحين، فإنه صاح بالضباط الذين جاءوا
خلف عرابي: " اغندوا سيوفكم وعودوا إلى بلوكاتكم " . . فلم يفعلوا،
وظلوا وقوفا فى أماكنهم . . وكانوا كحرس خاص لعرابي، فلم يغادروه حتى
انتهى الحوار بينهما .

مطالب عرابي

ولما وقف عرابي أمام الخديو وحية التحية العسكرية خاطبة الخديو
قائلا: " ما هى أسباب حضورك بالجيش إلى هنا؟ "
فأجابه عرابي: " جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة . .
وكلها طلبات عادلة!

فقال الخيدو: " وما هى هذه الطلبات؟ "

فأجابه: " هى عزل رياض باشا، وتشكيل مجلس النواب، وإبلاغ عدد
الجيش إلى العدد المعين فى فرمانات السلطانية "

فقال الخيدو: "كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز".

فقال عرابى: "ونحن لسنا عبيدا ولا نورث بعيد اليوم فلما وصل الحوار إلى هذا الحد أشار المستر كوكسن على الخديو بالرجوع إلى السراى لافتنا نظره إلى سوء المغبة إذا زادت المناقشة عن هذا الحد.. فرجع الخديو ومن كان بمعيته إلى داخل السراى.

ثم عاد منها المستر كوكسن ومعه السير أوكلن كولفن، وخاطب عرابى كرسول من قبل الخديو قائلا: "إن عزل الوزارة من اختصاص الخديو، وطلب تشكيل مجلس النواب ليس من حقوق الجهادية، وزيادة الجيش لا لزوم لها لأن مالية الحكومة لا تساعد على ذلك"

فقال عرابى: "اعلم يا حضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد إليها إلا أنهم أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بوساطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن إخوانهم وأولادهم.. فهم القوة التى تنفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة. وانظر إلى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر، فهّم الأهالى الذين أنابونا عنهم فى طلب حقوقهم، واعلم على اليقين أننا لا نتنازل عن طلباتنا، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ".

فقال القنصل: "علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها".

قال عرابى: "كيف يكون ذلك؟.. ومن ذا الذى يعارضنا فى أحوال داخلينا؟ فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرنا".

قال القنصل: " وأين هي قوتكم التي ستدافع بها؟ " العساكر يدافعون
عن بلادهم ويسمعون قولي ويلبون إشارتي "

فقال القنصل: " وماذا تفعل إذا لم تجب إلى ما تطلب؟ " " وما هي؟ " .
فقال عرابي: " أقول كلمة أخرى " . فقال القنصل: " وما هي؟ " . فقال
عرابي: " لا أقولها إلا عند اليأس والقنوط "

قبول مطالب عرابي

وهنا انقطعت المخابرات بين الفريقين . . وتداول الخديو في الموقف مع
من كانوا بداخل السراي من وزراء وقناصل وغيرهم . ومرت ساعة وهم
يتداولون، فرأوا أن لا بد من الأذعان لمطالب الجند، لأن الجيش بأكمله يريد
هذه المطالب . ولم يكن لدى الخديو أية قوة يعتمد عليها، فاستقر الرأي على
إجابة هذه المطالب تدريجيا، وأن يبدأ بسقوط الوزارة، فقدم رياض باشا
استقالته إلى الخديو، وكان هذا أوج الثورة .

أبلغ عرابي هذا القرار، وطلب إليه الخديو قبول إسناد رئاسه الوزارة
الجديدة إلى على حيدر باشا يكن، فلم يوافق على ذلك . . لما له من صلة
القربة بالخديو، فعرض عليه تعيين محمد شريف باشا ريسا، فقبل . . وكان
شريف باشا وقتئذ بالإسكندرية، فاستدعى بالتلغراف للحضور إلى العاصمة .

ويعد أن أجيبته مطالب عرابي توجه إلى الخديو في السراي وشكر له
إرضاءه مطالب الأمة، فأقسم الخديو أنه مرتاح لما فعل، وأنه وافق على تلك
الطلبات بنية صادقة . فكرر عرابي الشكر والدعاء له، وأصدر أمره إلا
الآليات بالرجوع إلى مراكزها ما عدا طره فإنه قضى ليلته في ضيافة ألابي
الحرس بفشلاف عابدين .

ونشرت "الوقائع المصرية" فى عدد الأحد ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ البيان الآتى: "فى ليلة السبت ١٦ شوال سنة ١٢٩٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) استعفت نظارة دولتلو رياض باشا، فقبل استعفاؤها. وكلف دولتلو شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة..".

وزارة الأمة

حضر شريف باشا إلى العاصمة فى اليوم التالى - ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ - وذهب إليه عرابى فى منزله وهنأه برئاسة الوزارة، وفاوضه فى أشخاص الوزراء الذين يؤلف منهم وزارته.

وكان طبيعيا أن يتدخل عرابى فى تأليف الوزارة ويكون له رأى فى شخصائها، لأنه هو الذى توصل بقوة الجيش إلى إسقاط وزارة رياض باشا واختيار شريف باشا ذاتا للرئاسة. ولم يكن شريف يجهل ذلك أو يتجاهله - ولكننا كان رجلا أنوفا، مستقل الرأى، حفيظا على كرامته، لا يقبل أن يتلقى الأوامر من غيره، فضلا عن أنه كان يشعر فى خاصة نفسه بخطر تدخل الجيش فى السياسة، وإنه إذا استمر هذا التدخل وصار قاعدة متبعة فى إدارة الشؤون العامة، فإنه يؤدى إلى فساد الأداة الحكومية، ويقضى إلى إنشاء دكتاتورية عسكرية لا يؤمن معها عدل أو حرية أو دستور. ولذلك اجتهد فى وضع حد للتدخل العسكرى فى شؤون الحكومة.

أما فيما يتعلق باختيار أعضاء وزارته، وتدخل عرابى فى هذا الصدد، فإن هذا التدخل جعله يتردد أياما فى قبول رئاسة الوزارة.. فقد رغب إليه عرابى أثناء المقابلة الأولى فى اختيار محمود سامى باشا البارودى للحرية، ومصطفى فهمى باشا للخارجية، "لما يعلمه من ميلهما إلى العدل والحرية" -

كما قال عرابى - ولم يكن هذا اعتقادا شريف باشا فيهما، وقد صرح عرابى أنه لا يقبل اشتراكهما معه فى الوزارة، لأنهما حين كانا عضوين فى وزارته السابقة التى ألفها فى أول عهد الخديو توفيق تعاهدا وإياه كما تعاهد سائر الوزراء على أنه إذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارته على أن يقل الخديو تشكيل المجلس النيابى. . فنكث البارودى ومصطفى فهمى عهدهما.

ولكن عرابى كان حريصا على إسناد وزارة الحربية إلى البارودى، لما ثبت من ولائه للحركة وإخلاصه للجيش. ولم ينس أنه على يده حين تولى وزارة الحربية أجيبت مطالب العرابيين الأولى، وهى زيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة لإصلاح القوانين العسكرية. . وأن الخديو قد أقصاه بعد ذلك من وزارة الحربية لأخلاصه للحزب العسكرى، أما مصطفى فهمى فكان عرابى يميل إلى تقليده وزارة الخارجية لما كان يتظاهر به من الإخلاص للحركة. . على أنه لم يبد منه أى عمل إيجابى يدل على هذا الإخلاص، وكل ما عرف عنه أنه من يوم أن اشترك فى مقتل إسماعيل باشا صديق على عهد الخديو إسماعيل ملئ قلبه رعبا من هول هذا الحادث، ونفرت نفسه من استبداد الخديويين. ومن هنا اطمأن له العرابيون، وأراد عرابى أن يقنع شريف بقبول مرشحيه، فقال له: " أن لكل وقت حكما، وإنى واثق بجهما للحرية والعدل والمساواة، وفضلا عن ذلك فإن العسكرية لا تطمئن لغير محمود سامى باشا".

فعرض شريف باشا على عرابى أن يقبلوه هو وزير للحربية، ولعله أراد بذلك أن يراقب بنفسه ابتعاد الجيش عن التدخل فى سياسة الدولة، إذا هو تولى وزارة الحربية.

قال مخاطبا عرابي: "أفلا ترضون أن أكون ناظر الجهادية؟.. فإنني قد ربيت معكم في العسكرية". والحق أن حجة شريف باشا كانت قوية، لأنه تلقى التعليم العالي في المدارس الحربية، ونال قسما وافرا من علومها وفنونها في المدارس الحربية، ونال قسما وافرا من علومها وفنونها في أرقى مدارس، وهو بلاشك أكفأ في هذا الصدد من محمود سامي البارودي ومن القواد العرابيين، ولكن عرابي أصر على اختيار البارودي للحربية، وقال لشريف باشا: "لقد اخترناك رئيسا للوزارة، ولا بد من مراعاة ميول رجال العسكرية" فأصر شريف باشا على عدم قبول مرشحيه، وانتهت المقابلة الأولى على غير اتفاق.

ومضت أيام وشريف باشا متردد في قبول الرئاسة، ولم يكن يستطيع غيره أن يضطلع بأعبائها ويتخذ الموقف، وظل في تردده حتى عاهده العرابيون في بيان مكتون أن لا يتدخل الجيش في السياسة، وأن يكون خاضعا لأوامر الحكومة. فقبل تأليف الوزارة وألفها يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١، ورضى بإسناد الحربية إلى البارودي، والخارجية إلى مصطفى فهمي.

وقدم كبار البلاد وعيائها إلى شريف باشا بيانا يقرب من بيان الضباط في العبارة ويطابقه في المعنى، وغايته إعلان ثقتهم بصداقته وميلهم جميعا إليه وانعقاد قلوبهم عليه، وأنهم يكلفون له أن لا يقع في المستقبل شيء من الحوادث التي تنسب إلى رجال العسكرية، وواثقون من الحوادث التي تنسب إلى رجال العسكرية، وواثقون من أمتهم ومن رجال العسكرية الذين هم أبناؤهم وإخوانهم بزوال كل خطر، وانقطاع جميع الأسباب التي توجب الخوف والاضطراب، ويسألون الله تعالى تأييد دولته توفيقه لإصلاح أحوال البلاد بعناية الجناب الخديو المعظم.

قبل شريف باشا تأليفه الوزارة بعد أن حصل على هذه العهود
والمواثيق، فألفها في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١،

وتعد وزارة شريف باشا "وزارة الأمة" لأنها ألفت تحقيقا لرغبة كبراء
البلاد وأعيانها. . وقد ابتهجت الأمة ابتهاجا كبيرا بتأليفها، وعلقت عليها
تحقيق آمالها في إقامة النظام الدستوري المقرون بالعدل والاستقامة، وقد
اضطلع شريف بالمهمة التي ألقته الثورة على عاتقه، وأول ما رسم من
الخطوط الحكيمة إعادة النظام إلى الجيش. . فإن الثورة باعتبارها ثورة عسكرية
قد أخرجت الجيش من مهمته الأصلية، وهي حفظ النظام والذود عن كيان
البلاد، وجعلته أداة سياسة للسيطرة والحكم. وهنا موضع الخطر، إذ بذلك
يختل النظام العسكري ويفقد الجيش روح النظام والقيام بالواجب ويتسرب
الإنقسام إلى صفوفه، ثم تقع الحكومة فريسة الفوضى. . فبذل شريف جهده
في الحيلولة بين الجيش والسياسة، ووافقه عرابي على هذه الخطة في أوائل
عهد وزارته، فقد ذهب إليه عقب تأليف الوزارة بيومين على رأس وفد من
الضباط لتهنئته بالوزارة وشكره على قبول الرسالة، وألقى أمامه الكلمة
الآتية:

"إني بلسان قومي أعرض لدولتكم أننا جميعا واثقون بصدقة دولتكم
وخلوص طوبيتكم لمحبة الوطن وأهله، وجازمون بأن هذه الصفات التي تحلت
بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا وسببا في استتباب الراحة العمومية
فيها، وأنا نعلم واجباتنا والفروض التي تحتمها علينا وظائفنا العسكرية،
وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها، ولذلك فإننا نقر بأننا القوة المنفذة لما يصدر

من الأوامر التي تكون إن شاء الله في خير، وقاضية بإصلاح شؤون البلاد،
إلا أن لنا حقوقا معلومة يمنحها لنا القانون، ونرجو من الله أن يحسن إلينا
بنوالها بمساعدة دولتكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعا لما
فيه الخير والصلاح آمين"

وأمن عليه الحاضرون من الضباط..

فترى في هذا الخطاب أن عرابي تعهد من جديد باحترام النظام، إذ يقر
بأن الجيش هو القوة المنفذة لما يصدر إليه من أوامر

خطبة شريف باشا

وقد اغتتم شريف هذه الفرصة لينبه الضباط إلى واجبه في أبعاد
الجيش عن السياسة، فأجاب على كلمة الشكر بقوله:

"في علمكم ما قال الأقدمون: آفة الرياسة ضعف السياسة، ولا
حكومة إلا بقوة، ولا قوة إلا إنقياد الجنود انقيادا تاما، وامثالهم مطلقا.

"كل حكومة عليها فرائض وواجبات، من أهمها صيانة الوطن وحفظ
الأمن العمومي فيه.. وهذا ذاك لا يتأتيان إلا بطاعة رجالها العسكرية،
فترددى أولا في قبول الرياسة ما كان إلا تجافيا عن تأسيس حكومة غير قوية
تخيب بها الآمال ويزيد معها الأشكال، فأكون عرضة للملامة بين إخواني في
الوطن وبين الأجانب. وحيث أغائتنا الألفاظ الألهية وحصل عندى اليقين
بانقيادكم، فقد زال الاضطراب من القلوب، ورتبت الهيئة الجديدة من رجال
ذوى عفة واستقامة، فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط، لأنهما من
أخص شؤون العسكرية وطنية.. قواها، وأعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة

وطنية . . فقوموا بأداء واجباتها الشريفة، وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم فخرا وسؤدا، وفقنا الله وإياكم "

فهذه الخطبة على إيجازها، جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسى صائب الرأى بعيد النظر فى الظروف التى تألفت فيها وزارته، إذ لم يكن خافيا أن الدول الاستعمارية - وخاصة إنجلترا - كانت تتطلع إلى الثورة العرابية لكى تتخذ منها ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد. ولم تخف هذه المطامع عن عارى ذاته، فقد ذكر فى مذكرته أنه كان يلاحظ هو وصحبه عقب واقعة قصر النيل كثرة تردد السير أدوار مالت قنصل إنجلترا فى مصر على الخديو ليلا ونهارا . . فأوجسوا من ذلك خيفة على مصير البلاد، وخشوا من مطامع إنجلترا، وتحدثوا بأنها تطمع فى احتلال وادى النيل أسوة بما فعلته فرنسا فى تونس، إذ احتلتها سنة ١٨٨١ .

فشريف باشا سعى فى أن لا يتخذ دعاة الاستعمار من الثورة ذريعة للتدخل فى شؤون البد. من أجل ذلك لم يفته النصح للعاريين أن لا يقحموا الجيش فى غمار الأجنبى. ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شىء كثير من الزهو والخيلاء، إذ كانوا قوام الحركة، ويفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأى العام، وتألفت وزارة شريف المرجوة من الأمة، فلو لم يكن شريف عظيم النفس، قوى الشخصية، لجعل خطبته تعليقا لضباط الجيش اكتسابا لثقتهم وتأييدهم، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين، ودعاهم إلى التزام حدود واجباتهم، وهى الطاعة والنظام والذود عن الوطن.

ولم يكن مثل شريف ليقبل أن يكون أداة فى يد الجيش وزعمائه، لأنه

لم يقصد من تأليف الوزارة مجدا ولا سلطة، وقد عرف عنه التعفف والنزاهة في كل أدوار حياته، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرض على المناصب، وأنه يزهّد فيها إذا رآها تخالف مبدأه وكرامته. ولقد كان من يزهّد فيها إذا رآها تخالف مبدأه وكرامته. ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق في الكفاح للدستور من العراقيين، فعلى يده تطور نظام مجلس النواب، إذ تألفت وزارته الأولى في عهد الخديو إسماعيل على قاعدة تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجلس، وعلى يده وضع دستور سنة ١٨٧٩ على أحدث المبادئ العصرية. ولم يحل دون صدور المرسوم الخديوي بإنفاذه إلا خلع إسماعيل، ومن أجل الدستور استقال من وزارته الثانية في أوائل عهد الخديو توفيق، وبرنامجه سنة ١٨٨١ حين أُلّف وزارته الجديدة كان استئنافا لجهاده في سبيل الدستور منه سنة ١٧٨٩، أي قبل أن تظهر الحركة العراقية بستتين، فلا غرو أن يشعر شريف بعزة النفس والاستقلال في الرأي إزاء العراقيين.

وقد حققت وزارة شريف باشا كثيرا من الإصلاحات في المدة الوجيزة التي تولت فيها الحكم، وكان مما أنفذته إصدار القوانين العسكرية التي كان هدفها تحسين حال الضباط والجند وإصلاح التعليم في المدارس الحربية.

وابتهج الضباط بصدور هذه القوانين، وزادتهم ثقة بوزارة شريف باشا. . . وذهب وفد منهم إلى داره وقدموا له شكرهم وشكر زملائهم على عنايته واهتمام وزارته له شكرهم وشكر زملائهم على عنايته واهتمام وزارته بإصدارها. وأعربوا له عن حسن مقاصدهم وكامل ثقتهم به وبوزارته، وعاهدوه على ألا يخالفوا له أمرا، وأن يتقادوا لإرادة الحكومة ولا يترددوا في الذهاب إلى أية جهة تأمرهم بالذهاب إليها.

عرايى فى الشرقىة

وقد رغب شريف باشا فى نقل زعماء الحركة من القاهرة إلى الأقاليم لكى يخفف من ضعب الحرب العسكرى على الحكومة، ويحقق مبدأه الذى تولى الوزارة على أساسه، وهو إبعاد الجيش عن السياسة جهد المستطاع. وأقنع عرايى وصحبه بأن مصلحة البلاد تقضى بإبعاد الآليات التى يتولون قيادتها عن العاصمة حتى تهدأ الخواطر، ويقوى سلطان الحكومة حيال الدول. وزاد فى حجة شريف باشا إرسال الحكومة التركىة وفدا إلى مصر برآسة على نظامى باشا لتحقيق أسباب تمرد الجيش وخروجه على الخديوى. . . فقد ورد نبأ قيام هذا الوفد من الأستانة فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٨١، فاتخذ شريف باشا من هذا الحادث وسيلة لإقناع زعماء الضباط بالابتعاد عن العاصمة لكى يكون ذلك دليلا قائما على أذعانهم للحكومة وتنفيذهم أوامرها وترك سلطة الحكم فى يدها. ولكى يمتنع الاتصال بينهم وبين الوفد العثمانى القادم، فلا يفسح المجال أمامه للدرس والتفرقة، فاقتنعوا بهذه الحجة، واستقر رأى وزارة الحربىة على نقل ألاى عبد العال حلمى إلى دمياط، وألاى عرايى إلى رأس الوادى بالشرقىة. ويقول عرايى أنهم قبلوا ذلك على شرط صدور الأمة الخديوى بانتخاب النواب لكى يطمئن على إنشاء صدور الأمر الخديوى بانتخاب النواب لكى يطمئن على إنشاء المجلس النيابى، وفعلا صدر الأمر المذكور فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

وكان سفر الألايين إلى مقرهما الجديد فرصة للمظاهرات الوطنىة التى تجلت فيها حماسة الأهلىين وعواطفهم نحو الجيش.

كان ألاى عبد العال حلمى بك هو السابق بالسفر إلى مركزه الجديد،

وكان يوم سفره يوما مشهودا، فقد انتقل الألاى إلى محطة العاصمة مارا وسط المدينة، وسبقه إليها معظم ضابطى العسكرية وضباط المستحفظين والبوليس للقيام بواجب التوديع. وامتأأت المحطة بالمودعين، ولما وصل إليها الألاى أخذ مصطفى بك العنانى أحد أعيان القاهرة ومن كبار تجارها يثر الورد والرياحين على رءوس العساكر وسقى الناس شرابا سكرىا فى ذلك اليوم إكراما للجيش المتخذ للبد من هاوية الاستبداد. وحضر محمود سامى باشا البارودى وزير الحرية ليودع الألاى المسافر يحصبه عرابى بك، وتبودلت الخطب الحماسية فى المحطة قبل قيام القطار.

وفى ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ سافر ألاى عرابى من العاصمة بين مظاهر الحماسة والتكريم.. فتحرك من مركز بالعباسية فى الساعة الثالثة صباحا قاصدا المحطة، وشق المدينة من باب النصر تتقدمه موسيقاه تعزف بألحنها الحربية فتثير الحماسة فى النفوس إلى أن بلغ المشهد الحسينى فاصطف الألاى أمام المسجد.. ثم دخل عرابى وزار مقام الحسين رضى الله عنه يحصبه بعض الضباط، وأدار بيرق الألاى على الضميرى الشريف، ودعوا الدعوات الصالحة، ثم خرجوا وسار الألاى إلى المحطة، مارا بالموسكى ثم شار البوستة فشارع كلوت بك، وكانت الشوارع تزخر بالمتفرجين، وازدحمت المحطة بالمودعين، إذ حضر إليهم جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الأعيان والتجار وعامة الناس، وتبودلت الخطب الوطنية فى المحطة.

ثم تحرك القطار فى منتصف الساعة الحادية عشر قاصدا مدينة الزقازيق، وصحب عرابى فى سفره السيد عبد الله نديم - خطيب الثورة - واستقبل وصحبه وجنده فى المحطات بمظاهر الفرح والسرور والتكريم. وكان السير

عبد الله نديم يخطب في الناس في كل محطة، واستمرت مظاهر الاحتفالات حتى بلغ القطار محطة الزقازيق، فاستقبل القادمين جمهور الأعيان والأهالي والتجار يتقدمهم أمين بك الشمسي كبير تجار البندر، وهتفوا لعراي وللجيش هتاف الدعاء، ونثروا على العساكر والورود والأزهار المطرية وسقوهم الشراب السكري، ونزل عراي من القطار وحيا جميع المستقبلين وألقى فيهم خطبة حماسية بدأها بقوله:

"سادتي وإخواني، أنا أخوكم في الوطنية، واسمى أحمد عراي، ولدت في بلدة "هريه رزنة" من بلاد الشرقية هذه، فمن عرفني منكم فقد عرفني، ومن لم يعرفني فقد عرفته بنفسى، وها أن واقف بين أيدي الأهل والخلان"، وأخذ يشيد بما قدم به وزملاءه الضباط.

ثم استأنف القطار السير قاصدا رأس الوادي حيث كان مركز الأيلى.. وبعد أن استقر به عراي وجنده يومين دعاه أمين بك الشمسي ودعا معه صحبه من الضباط إلى وليمة شائفة فخمة تكريما لهم، فلبوا الدعوة وألقى عراي في الوليمة خطبة بمعنى الخطبة السابقة، وشكر أمين بك الشمسي وأثنى عليه الثناء المستطاب ثم وقف السيد عبد الله نديم وألقى خطبة حماسية، تعالى في أثنائها هتاف الاستحسان من الحاضرين.

وفي اليوم التالي دعى عراي لوضع الحجر الأساسى للمدرسة الأميرية بالزقازيق.. فلبى الدعوة وحضر الحفلة، ووضع الحجر الأساسى للمدرسة باسم الخديو.. وألقى بهذه المناسبة خطبة ذكر فيها فوائد التعليم، وحث الحاضرين على العناية بتعليم أبنائهم ليعدهم لخدمة بلادهم في المستقبل.

تعيين عرابى وكيلا لوزارة الحربية

بقى عرابى فى منصبه بالشرقية نحو ثلاثة أشهر ينتقل فى الجهات وبيث أفكاره بين الأعيان والأهلين، وقد أوجست الحكومة خيفة من ابتعاده طويلا عن العاصمة وتركه يجمع حوله الأتباع والأنصار بعيدا عن رقابتها، فاقترح البارودى تعيينه وكيلا لوزارة الحربية، فصدر الأمر العالى بذلك فى أثناء ٤ يناير سنة ١٨٨٢، وعاد إلى العاصمة واستقر بها، وتوطدت الثقة بينه وبين البارودى، وعظم نفوذه، وصارت داره كعبة لطلاب الحاجات وذوى الشكايات يقصدون إليها من كل فج، حتى أصبحت تشبه مجموع دوائر الحكومة لكثرة من كان يفد عليها من الزائرين والشاكين. وتردد عليه مراسلو الصحف الأوربية ليأخذوا عنه الأحاديث والبيانات عن الحركة التى قام بها، فازدادت شهرته فى الأوساط الأوربية.

إنشاء المحاكم الأهلية

إن أهم إصلاحات الوزارة الشريفة بعد الإصلاح الدستورى هو إنشاء المحاكم الأهلية ووضع نظامها الجديد. . . فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية، وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى وأهمها:

(١) وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها وإعلانها فى الجريدة الرسمية "ويكون إجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان، وأما فى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى سبعين يوما".

(٢) عدم سريان القوانين على الماضى، وصدور الأحكام باسم الحضرة

الخدوية، ووجوب استنادها إلى القوانين التي سيجرى نشرها أو القوانين واللوائح الجبارى بموجبها متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة.

(٣) رتبت اللائحة أنواع المحاكم الجديدة.. ففضت بإنشاء محكمة ابتدائية فى كل من مصر والإسكندرية وفى كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى، وفى السودان وياقى ملحقات الحكومة المصرية، وإنشاء محاكم جزئية فى دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية، ومحكمتين استئنائيتين، إحداهما بمصر، والأخرى بأسىوط، " أما فيما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وياقى ملحقات الحكومة المصرية فيقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية"، ومحكمة نقض بالقاهرة وكان اسمها فى اللائحة " محكمة التمييز"، وإنشاء النيابة العمومية.

(٤) ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم، إنما للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم فى أثناء السنوات الثلاث الأولى من تاريخ تعيينه. ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة إلى أخرى إلا برضاهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض.

(٥) تقرر فى اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم.

تركيا والثورة العرابية

لم يكن موقف تركيا حىال مصر أثناء الثورة العرابية موقفا سليما ولا نزيها، بل كانت ترمى إلى انتهاز الفرص لانتقاص مزايا الاستقلال الذى نالته

مصر فى عهد محمد على ثم فى عهد اسماعيل، واسترداد هذه المزايا والتدخل فى شؤون مصر بحيث لا تستطيع أن تجعل مصر ولاية عثمانية خاضعة لحكمها، فقد كانت السياسية التركية قائمة على الدرس وقصر النظر. . فهى لم تدع موقفها من يوم أن ظهرت الثورة العرابية إلى أن وقع الإحتلال موقفاً مشئوماً، قوامه الختل وسوء النية والخداع، فضلاً عن الجهل وقصر النظر، وكان ذلك من أكبر العوامل المساعدة على وقوع الإحتلال.

الوفد العثمانى الأول

حدثت واقعة عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت بسلام، وتألقت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة، وهدأت الأحوال وابتدأت الوزارة الجديدة تحقق برنامجها بين مظاهر الثقة والاطمئنان. وبالرغم من ذلك، فإن الحكومة التركية رأت فى هذه الحادثة فرصة جديدة للتدخل فى شؤون مصر وانتحال حق الأشراف عليها، فقررت إرسال لجنة إلى مصر للنظر فى الحوادث الأخيرة. وقد عرفت هذه اللجنة بالوفد العثمانى، وهو مؤلف من على نظامى باشا سر ياور السلطان عبد الحميد، وعلى بك فؤاد من أعضاء مجلس شورى الدولة ونجل على باشا الصدر الأعظم المشهور، وفى معيتهم قدرى بك وصفر أفندى وسيف الله أنفدى من ياور أن السلطان.

تحرك هذا الوفد من الأستانة يوم ٢ اكتوبر سنة ١٨٨١ قاصداً إلى مصر. . ولم يسبق تأليفه مخابرة بين حكومة الأستانة والحكومة المصرية حتى يعرف مقصدها من إيفاده بل فوجئت البلاد بتلغراف من الأستانة ينبئ بقيام هذا الوفد، فقبول النبأ بالدهشة، لأن حالة البلاد لم تكن تسيغ إيفاده فضلاً عما يحدثه مجيئه من هياج الخواطر وأثاره الهواجس فى وقت كانت البلاد محتاجة فيه إلى إقرار الطمأنينة فى النفوس.

ولكن الحكومة العثمانية كانت فى الواقع تتعمد أحداث حدث يثير الخواطر فى مصر . فلعلها كانت تأمل أن تستفيد من الثورة، أو لعلها نظرت بعين الاستياء إلى قيام وزارة حرة تقيم النظام الدستورى فى مصر، لأن مثل هذا النظام لم يكن لترضى عنه حكومة الأستانة التى جبلت على كراهية الحرية والدستور. هذا إلى أن على رأسها السلطان عبد الحميد الذى بدأ عهده بتعطيل القانون الأساسى العثمانى، وإلغاء مجلس المبعوثين "النواب" وتشيت دعاء الحرية وأنصارها. أضف إلى ذلك أن الخديو توفيق لم يكن منظورا إليه فى الأستانة بعين الرضا والعطف، لأن سلطان حين ولايته الحكم، ليقدم له فروض الولاء؟

حقا إن توفيق باشا اعتذر عن عدم ذهابه إلى الأستانة بارتباك أحوال مصر وضرورة وجوده فى عاصمة ملكه. ولكن هذا الغدر لم يكن ليقبله حكام الأستانة، إذ كان من أنخص صفاتهم الغطرسة والكبرياء وسوء الظن والانتقام. لذلك انتهزوا كل فرصة لأحراج مركز الخديو وأثارة المشاكل والعقبات فى وجهه. ففكره إرسال وفد إلى مصر فكرة قوامها الكيد وسوء القصد، وقد أستاء لها شريف باشا وأبدى مخاوفه منها.

جاء هذا الوفد إلى الإسكندرية يوم الخميس ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١، ووصل أعضاؤه إلى القاهرة فى مساء ذلك اليوم ونزلوا ضيوفا على الحكومة يقصر النزهة بشبرا.

وفى صبيحة الجمعة ذهبوا إلى سراى الاسماعيلة لمقابلة الخديو، فاستقبلهم بالترحاب، وتبادل وأياهم عبارات التحية والود، وأبلغوه تحيات السلطان وأعربوا له عن تمام من إرسال هذا الوفد هو إظهار الثقة بالخديو

وتأييد نفوذه وتثبيت مركزه . . فرد عليهم بعبارات الشكر المألوفة، ثم انصرفوا عائدين إلى قصر النزهة وهناك رد لهم الخديو الزيارة .

وذهب على نظامى باشا إلى قصر النيل حيث كان ديوان الحرية ومركز الألاى الثانى . . فاستقبله سامى باشا البارودى وزير الحرية، وهناك استدعى طلبة بك عصمت قائد الألاى ومعه الضباط من رتبة فالمقام وبكباشى وألقى فيهم خطابا باللغة التركية - عربية لهم البارودى - حثهم فيه على طاعة الخديو وتنفيذ أوامره .

فأجابه طلبه بك عصمت بقوله: " أن العساكر المصرية جموعا وأفرادا على قدم الطعاعة والانقياد لولى أمرنا الخديو جموعا وأفرادا على قدم الطعاعة والانقياد لولى أمرنا الخديو المعظم، يتلقون أوامره بالإمثال، ويقفون عند حد نواهيه . . فان كلا منا يعلم أن أول واجب على الجند هو إطاعة ولى الأمر والأذعان لما يأمر به . وما منا إلا محب للجناب الخديوى ميال بكليته إلى الأمثال لإرشاداته " .

ولما انتهى من كلامه وقف على نظامى باشا، وصافح طلبه بك ومن معه من الضباط، واثنى عليهم الثناء الجميل، ثم بقى مع محمود باشا سامى البارودى نحو نصف ساعة وانصرف .

وزار بعد ذلك شيخ الجامع الأزهر ونقيب الأشراف وشيخ المالكية . . وكانوا فى أحاديثهم معه يثون على الجيش ويظرون أعماله، ويذكرون فضله فيما نالته البلاد .

وقد استاءت فرنسا وإنجلترا من حضور الوفد العثمانى على غير اتفاق معهما . . وعدتاه تدخلتا من تركيا فى شؤون مصر الداخلية، وطلبتا من

الحكومة العثمانية تقصير مد إقامته . . وانتعزت إنجلترا هذه الفرصة لتعلن عن نفوذها في مصر حيال حضور الوفد، فطلب السير أدار مالت من حكومته إرسال بارجة حربية إلى مياه الإسكندرية فأجابت طلبه. واتفقت مع الحكومة الفرنسية على أن ترسل كل منهما بارجة على أن تعود البارجتان من الإسكندرية حين مباحه الوفد العثماني أرض مصر. وقد وصلت فعلا البارجة الفرنسية "ألا" إلى مياه الإسكندرية، ثم جاءتها البارجة الإنجليزية "انفنسيل". وغدرتا الميناء يوم ٢٠ أكتوبر غداة سفر الوفد العثماني . . فكانت هذه المظاهرة البحرية أول مظاهرة من هذا النوع أثناء الثورة العرابية، والمظاهرة الثانية وقعت في شهر مايو سنة ١٨٨١ كما سيجئ بيانه. ويلاحظ أن البارجة "انفنسيل" هي إحدى البوارج التي اشتركت في ضرب الإسكندرية يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢، فحضور الوفد العثماني كان باعنا على مجئ هذه البوارج . . فلا جرم كان حضوره ضارا بمصر من جميع النواحي.

وظل رجال الوفد العثماني في مصر بضعة عشر يوما بين مقابلات وولائم، وأجمعت كلمة من حادثوهم من ذوى المقامات على أن البلاد ليس فيها أى اضطراب، وأكد لهم واتضح أن مجيئهم لم يكن له مسوغ، ولا كانت له نتيجة ما، وعادوا إلى الإسكندرية يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١، وفي صباح اليوم التالي انقلبوا راجعين إلى الأستانة.

إنشاء مجلس النواب

في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ رفع شريف باشا إلى الخديو تقريرا بإجابة مطلب الأمة في صدد إنشاء مجلس النواب، ضمنه مزايا النظام الدستوري وضروره؛ أقراره في مصر، وطلب تمهيدا لتأليف المجلس النيابي الجديد إجراء

انتخابات عامة طبقا لللائحة مجلس شورى النواب القديم . . على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب مشروع اللائحة الأساسية التي تكفل نهوضه إلى مستوى المجالس النيابية الصحيحة، أو بعبارة أخرى دعا إلى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون "جمعية تأسيسية" تضع الدستور الجديد.

وفي نفس اليوم الذي رفع فيه شريف باشا تقريره إلى الخديو، صدر الأمر العالى بإجراء الانتخابات العامة وتحديد يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ لافتتاح مجلس النواب.

ولما كان نظام مجلس شورى النواب القديم يجعل انتخاب النواب موكلا إلى عمد البلاد ومشايخها فى المديرىات وجماعة الأعيان فى القاهرة والإسكندرية ودمياط، فقد جرت انتخابات سنة ١٨٨١ على هذا الأساس.

ولاشك فى أن جعل انتخاب النواب موكولا إلى عمد البلاد ومشايخها فى المديرىات يسهل على الحكومة السيطرة على الانتخابات وإملاء أرائها فىمن يختارهم العمدة والمشايخ. ولكن شريف باشا حرص حرصا شديدا على أن تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة. وأصدر منشور بذلك إلى جميع مديرىات والمحافظات به فىه المديرين والمحافظين إلى ترك الانتخابات حرة، وهو أول منشور انتخابى فى تاريخ مصر الحديثة يقضى باحترام حرية الانتخابات، العامة.

وفى الحق أن الحكومة لم تتدخل فى هذه الانتخابات، ولم تتعرض لحرية الناخبين فى انتخاب من يريدون. . فكان الانتخاب حرا بكل معانى الحرية. وكذلك كان حرا من تدخل العربيين وأملاء أرائهم على الناخبين، وترشيح أشياعهم واتباعهم. وقد كان فى استطاعة حزبهم باعتباره صاحب

الفضل فى إنشاء مجلس النواب أن يتدخل فى الانتخابات، ويملى أرائته على الناخبين، لكى يضمن تأليف غالبية النواب من أتباعه ومرشحه. ولو فعل ذلك لقضى على حرية الانتخاب قضاء مبرما. . ولكن حسنا فعل إذ ترك الناخبين أحرارا فى انتخاب من يأنسون فيهم الاستقامة والإخلاص والكفاية، ولم يسلبهم حرية الاختيار التى هى قوام الحياة الدستورية الصحيحة. . فجاءت الانتخابات صورة صادقة لإرداة الناخبين، وضرب المرابيون بذلك مثلا رائعا فى احترام حرية الانتخاب.

افتتاح مجلس النواب

كان افتتاح مجلس النواب يوما مشهودا من أيام مصر التاريخية، استقبلته الأمة مغتبطة مبهجة بما نالته من تقرير حريتها السياسية بإنشاء مجلس يمثلها ويشرف على شؤونها وأقدارها. وقد كان هذا المجلس حقا رمز لهذه الحرية. . ولولا دسائس الإنجليز ومكايدهم لكان فاتحة عصر جديد لنهضة مصر وتقدمها.

أعدت قائمة اجتماع المجلس بديوان وزارة الأشغال - قاعدة اجتماع مجلس الشيوخ الآن - وحدد يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ لافتتاحه^(١) فلم تكد تشرق شمس ذلك اليوم حتى ازدحم الديوان والشوارع المفضية إليه بالجماهير، واصطفت أورطة من الألاى الأولى المشاة - ألاى الحرس - على جانبى الطريق من باب الديوان إلى سلم القاعة بقيادة البكباشى محمد عبيد (الذى تقدم الكلام عن الدور الذى قام به فى واقعة قصر النيل) ومعها موسيقاها العسكرية تصدح بألحان الفرح والسرور والابتهاج.

(١) كان محددا لافتتاحه يوم ٢٣ ديسمبر كما تقدم بيانه، ولعدم إكمال معدات الاجتماع أرجئ إلى يوم ٢٦ منه.

وحضر النواب، واخذوا مجالسهم ووجوههم تهلل غبطة وسرورا..
وفى نحو الساعة العاشرة صباحا تحرك الركب الخديوى من سراى
الاسماعيلية، فأطلقت المدافع من القلعة ايدانا بتحرك الموكب. وكان يصحب
الخديو فى عربته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء، وأحمد خيرى باشا
المهردار - حامل الختم - ورئيس الديوان الخديوى، وطلعت باشا كاتب
الديوان الخديوى.

فلما أقبل الركب صدحت الموسيقى بالسلام، وهتف الجنود بحياة
الخديو منادين النداء المعتاد: "افندمز جوق باشا" - أى يعيش أفندينا - وكان
فى انتظاره على سلم المجلس جميع الوزراء ورئيس مجلس النواب وبعض
أعضائه فتلقوه بالإجلال.. . وقصد إلى الغرفة المعدة لاستراحته فلبث بها هنيهة
قصيرة، ثم أنهى إليه محمد سلطان باشا رئيس المجلس أن المجلس قد استعد
وكمل اجتماع الأعضاء. فسار الخديو ودخل قاعة الاجتماع نحو الساعة
الحادية عشرة، وحيا الأعضاء.. . فتلقوه بجميل الأعزاز والإجلال.

وأخذ مجلسه يحف به كبار رجال الدولة، وافتتح المجلس بتلاوة خطبة
العرش، وقد تلاها بنفسه، وهذا نصها:

"أبدي لحضرات النواب مسروريتى من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن
الأهالى فى الأمور العائدة عليهم بالنفع، وفى علم الجميع أنى من وقت ما
استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح المجلس النواب. . ولكن
تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة. فأما الآن
فنحمد الله تعالى على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعد الدول
المتحابة، ومن تخفيف أحمال الأهالى على قدر الإمكان فلم يبق مانع من

المبادرة إلى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه فى هذا اليوم بإجتماعكم، وأنتم تحيطون علما أن أجل مقاصدى ومساعى حكومتى هو راحة الأهالى ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة بينهم، وتأمين سكان القطر على اختلاف أجناسهم، وهذا منهجى واضحا مستقيما، وعليه سيرى منذ توليت أمركم، محبا للتربية ونشر العلوم والمعارف.

"فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة فى هذه الأمور كلها، خالصا مخلصا فى خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذكراته فى المنافع العمومية، مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول، سالكا المسلك المعتدل والمنهج القديم الذى هو أهم شىء فى هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن. فالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر، وأن تكون يدا واحدة فى أتمام الأعمال النافعة، متوسلين بعناية الله تعالى وإمداد رسوله الكريم، ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله، نسأل الله حسن النجاح أنه ولى التوفيق".

ولما انتهى الخديو من تلاوة خطبة العرش هتف الجميع له واطلقت المدافع مؤذنة بانتهاء الخطاب مبشرة بإجتماع مجلس النواب. ثم برح الخديو مكان الاجتماع وصدخت الموسيقى بنغمات التحية له، وعاد إلى سرايه فى موكب حافل.

وتعد خطبة الخديو توفيق من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورى، لأنها أول خطبة لولى الأمر فى افتتاح أول مجلس نيابى كامل السلطة فى تاريخ مصر الحديث، وهى فى مجموعها سديدة المعانى واضحة الأسلوب، متضمنة إعلان الخديو انضمامه إلى الأمة فى إقرار النظام الدستورى. وقد

ألقاها بنفسه دون أن يستتبع عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف
البرلماني، فكان في إلقائه أياها تهيئة وتوكيدا لما احتوت عليه من الآراء
والمعاني.

لم تكن جلسة الافتتاح علنية، وذلك طبقا لللائحة مجلس شوري،
النواب القديمة. . ولكن الحكومة تجاوزت عن تطبيق هذا النص، فدخل كثير
من النظارة مكان الاجتماع، ووقفوا حول مقاعد الأعضاء حتى انتهت حفلة
الافتتاح. ولم يدع أحد من قناصل اللائحة القديمة، ولأن هذا الاجتماع من
شؤون البلاد الداخلية. وقد أعد في القاعة ١٢٠ كرسيًا لجلوس النواب،
وكانوا في الواقع أقل من ذلك. . ولكن الحكومة كانت معتمدة تعديل اللائحة
الأساسية القديمة بزيادة عدد النواب عن بعض المديرية، وانتخاب نواب عن
السودان، فأعدت منذ افتتاح المجلس المقاعد الكافية لهذا العدد. . وأعدت
كذلك نحو ٤٠٠ كرسي للنظارة، لاعتزامها جعل جلسات المجلس علنية في
اللائحة الجديدة.

وبعد انصراف الخديو دخل النواب مكان الأعلام "اللجان وظلوا
مستريحين ساعة من الزمن، ثم عادوا إلى قاعة المجلس، واستأنفوا
اجتماعهم، فألقى فيهم محمد سلطان باشا الخطبة الآتية:

"أيها السادة النواب

"نحمد الله الذي جعل أمرنا شوري، ونصلى ونسلم على نبيه المأمور
بالشوري والأمر بها، وبعد فقد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من
حسن القصد وسمو الإرادة، فما زادكم إلا يقينا بما عهدتم بالجناب المعظم من
صفاء النية وكرم العنصر وسلامة الطوية والارتياح إلى المصلحة الوطنية. .

وقد اجتمعتم فى هذا المكان الرفيع بعناية الجناب العالى ورجال حكومته السنية للنظر فى أمور أوطانكم وأنتم وجهاء القطر وبضعة أعيانه ونبهائه، فواجباتكم من هذا القبيل تقضى عليكم بالحكمة والاعتدال والثبات..

"ولا أزيدكم علما أن الوطن العزيز محتاج إلى الإصلاح والتنظيم قابل للتقدم وال عمران جامع لأسباب المنافع الكلية، فما عليكم إلا السعى والاجتهاد لنوال المراد. ولكنكم لا تجهلون أن علينا حقوقا واجبة الحفظ، وذمما لازمة الرعاية، وأنا قد أمرنا شرعا بحفظ العهود ورعى الذمم، فمن تلك العهود شدة الارتباط وصلة التبعية للدولة العلية التى هى مركز قوتنا وموجع طوتنا، وقد عرفنا منها العناية وعرفت منا الإخلاص. فلا بد من ثباتنا على هذا الحال بالنظر إليها، ولاشك أن تقدمنا واستقامة أمورنا وتأييد أمر الشورى فىنا يسر هذه الدولة العلية لما ينشأ لنا عنه من القوة التى تكون جزءا من قوتها الكلية. ومن الذمم والمواثيق علاقتنا المالية والتجارية مع الدول العظمى، فهذه الذمم واجبة الرعاية لما يترتب على حفظها من استحكام صلات المودة بيننا وبين هاتيك الدول التى ينبغى لنا الاعتقاد برغبتها فى انتظام أمورنا وميلها إلى كل ما يعود علينا بالنفع كما صرح بذلك رجالها على منابر المجالس النيابية وفى المنشورات الرسمية.

"فإذا حفظنا تلك العهود ورعينا هذه الذمم وعرفنا حقوق الوطن علينا هذه الذمم وعرفنا حقوق الوطن علينا ولم نذهل عن شىء من الواجبات لزمنا الأخذ بأسباب الحكمة والثبات للنظر فيما يجلب لنا النفع ويدار عنا الضرر ويثبت للناس جدارتنا بما وصلنا إليه ويحقق بنا ظن أبناء الوطن الذين جعلونا موضع ثقتهم واعتمادهم.

"فوجهوا إخواني همتمكم فى السعى بالحكمة والاعتدال والتبصر
والثبات. . فمن جد وجد، ومن سار على الدرب وصل".

ثم ألقى سليمان باشا أباطة نائب الشرقية الخطبة الآتية:

سعادة الرئيس، الحمد لله على سوابغ آلائه ونوابغ المقالة، وبعد فقد
أبان رئيس مجلسنا الهمام ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد
وصفاء النية والميل وواجباتنا بالنظر إلى العهود الواجبة الحفظ والذم اللازمة
الرعاية، وهذا موقف، الشكر له والثناء عليه، أقوم فيه أصيلا عن نفسى
ونائبا عن سائر إخوانى النواب. . فيا سعادة الرئيس الهمام، لقد علمت وأنت
أولنا أن ليس منا من قبل الرئيس الهمام، لقد علمت وأنت أولنا أن ليس منا
من قبل النيابة على علم بعظم واجباتنا الوطنية والسياسية ألا وفى عزمه أداء
حق الوطن وحفظ العهود المرعية وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدرا عنها
الضر. . ويا إخوانى، لقد علمتم أن الأنظار محدقة إلينا الأفكار محومة
علينا، وأن الوطن العزيز محتاج إلى الإصلاح كما قال سعادة الرئيس،
فلندخل الإصلاح من بابه، ونأخذ فيه بأسبابه، لا ننظر إلا إلى المصلحة
العمومية، ولا نهتم إلا بالمنفعة الوطنية وقد حصل لنا اليقين بأن يد الجنب
الخديو المعظم منبسطة لمساعدتنا وعناية رجال حكومة متوجهة إلى تأييد
مجلسنا، وأن الأمة تتوقع منا الاجتهاد فى سبيل الحكمة والسداد.

"فما أجدرنا بتحقيق الآمال، وما احقنا بالسعى فيما يصلح به الحال
ويحسن الآمال، وقد آن الشروع فى العمل، فنقتل عليه بنفوس راضية،
وقلوب صافية، وأفكار متوجهة إلى حقوق الوطن، ونيات معقودة على أداء
الواجبات، والله ولى توفيقنا عليه توكلنا وإليه نيب".

كان افتتاح المجلس بمثابة عيد قومي عام .. تجلت فيه مظاهر الابتهاج والغبطة والسرور العظيم، فوفد على العاصمة فى ذلك اليوم كثير من الزائرين من مختلف المديرية لمشاهدة حفلة الافتتاح، وأقيمت الولائم والحفلات فى القاهرة والاسكندرية ابتهاجا بافتتاح المجلس الجديد واشترك فيها كثير من النواب والأعيان والموظفين وطبقات الشعب كافة، وعبرت الصحف أصدق تعبير عن شعور الرأى العام نحو هذا الحادث الهام فى حياة مصر القومية ..

وقد اجتمع المجلس يوم افتتاحه وانتخب من بين أعضائه لجنة عهد إليها تحضير الجواب على خطاب العرش وتقديمه إلى الخديو، وهذه اللجنة مؤلفة العرش وتقديمه إلى الخديو، وهذه اللجنة مؤلفة من عشرة أعضاء من النواب البارزين وهم: أحمد بك الشريف، عبد السلام بك المويلحى محمد بك الشواربى، أمين بك الشمسى، هلال بك منير، محمود بك سليمان، أحمد بك على، مراد أفندى السعودى، إسماعيل أفندى سليمان، على بك شعير

وقد أعدت اللجنة الجواب وأقره المجلس، وفى يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١- ذهب سلطان باشا رئيس المجلس ومعه عبد الله باشا فكرى كبير الكتاب وأعضاء اللجنة العشرة إلى سراى الاسماعيلية بملابسهم الرسمية لتقديم جواب المجلس على خطاب العرش، فقابلهم الخديو بحضور الوزراء، وتلا محمود بك سليمان الجواب، وهذا نصه:

"بعد حمد الله تعالى على توفيقه وإرشاده، والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباده، تقوم الذى لدى هذه السدة الخديوية الكريمة نحن معاشر نواب الأمة المصرية مقام النيابة الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذى افتتحه بنطقة الشريف اظهارا لمقصده الجليل من حيز

القول إلى عالم الفعل واجابة لرغبة الأمة، ونظرا للمصلحة العامة. . بعد أن زالت العوائق دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلائل هممه الخديوية التي ذلت لها صعاب المسائل، وخضعت دونها رقاب المشاكل، حتى صفا الوقت واطمأنت الحال، "ودنى المتى وانقادت الآمال". ولقد شنف أسمعنا وانعش أرواحنا ذلك النطق الكريم، ومملك أفندتنا وملأها والفناه من نراهة النية ونبالة القصد، حتى لقد نطقت فلم تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة من مشغوف بخيرها ومنفعتها.

"فلم يبق إلا أن نبذل غاية ما في السعة ونأتى على قاصية الاستطاعة في نفع هذه الأمة التي ندبتنا للنظر في منفعتها واستتابتنا عن أنفسها لرؤية مصالحها، سالكين في ذلك من مسالك الحزم والتبصر وحسن النظر ما تحسن بعناية الله مغبته، وتحمد بيمن توفيقه عاقبته، ويعضد مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشادة وسلامة البلاد والعباد، ويؤيد ما لنا من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية العثمانية التي منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلت به النعمة وعظمت المنة، ويؤكد علاقتنا الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمنفعتنا وقائدة بلادنا مبتهلين إلى الله جل ثناؤه وتقديست آلاؤه في أن يحرس لنا هذا الجناح الخديوى الفخيم ويديم لأوطاننا به النفع العميم، أدام الله توفيقنا على أحسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام".

وتعد خطبة رئيس مجلس النواب يوم افتتاح المجلس وتعقيب سليمان باشا أباطة عليها وجواب المجلس على خطبة العرش من الوثائق الهامة في تاريخ المجلس. . وهى صورة ناطقة تمثل لنا جانباً من الحياة السياسية والآداب

البرلمانية فى ذلك العصر، ولغة هذه الوثائق ومعانيها حسنة - فى مجموعها -
وتدل على سهولة استساغة نواب سنة ١٨٨١ للأساليب البرلمانية الحديثة.

وضع الدستور

واشتغلت وزارة شريف بوضع الدستور، وكان يسمى فى اصطلاح ذلك
العصر "اللائحة الأساسية" أو "القانون الأساسى"، وقد وضع على أحدث
المبادئ البرلمانية، كتقرير مبدأ تقرير القوانين بحيث لا تصدر إلا بتصديق منه،
وتقرير الميزانية، والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها والزامها بعدم فرض
أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق المجلس، وقد أخذ
بنظرية وحدة الهيئة النيابية فجعلها ممثلة فى مجلس النواب دون مجالس
للشيوخ.

ولما أتم شريف باشا وضع الدستور عرضه على مجلس النواب للمناقشة
فيه وإقراره.. . ففى عصر يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢، جاء إلى مجلس النواب
يصحبه سائر الوزراء، فعرض الدستور على هيئة المجلس، وألقى فى هذا
المقام خطبة ضافية ذكر فيها خلاصة ما احتواه من القواعد، وألمح إلى أنه
بوضع هذا الدستور إنما ينفذ الخطة التى رآها من ثلاث سنوات، فى عهد
الخدو إسما عيل.

وقد أحال المجلس مشروع الدستور على "اللجنة الدستورية" وهى لجنة
ألّفها خصيصا للنظر فيه وكانت تسمى "لجنة اللائحة" وقد بحثت اللجنة مواد
الدستور وأقرت معظمها مع تعديلات يسيرة فى بعضها لا تغير من جوهره
شيئا. وكاد الأمر يتم بالاتفاق بين الحكومة والمجلس على نصوص الدستور،
لولا الأزمة السياسية التى أدى إليها تدخل فى فرنسا وإنجلترا فى وضع
الدستور وانتهت بسقوط وزارة شريف.

أزمة يناير سنة ١٨٨٢

اعترض وضع الدستور أزمة سياسية خطيرة تسميها أزمة يناير سنة ١٨٨٢ . . ترجع إلى سوء نية إنجلترا وفرنسا حيال مصر وانتماهما بالنظام الدستوري، الذي أعلنها وصدور المرسوم بها سوى إجراءات شكلية متبادل الرأي بين مجلس النواب والحكومة على التعديلات الطفيفة التي أدخلتها لجنة المجلس في مشروع اللائحة.

ولكن إنجلترا وفرنسا أردتا أن تحدثا حدثا يخلق الاضطراب في مصر، وقد يودي بالدستور . . وذلك بتدخلهما في شؤون مصر الداخلية، وإيقاع الفرقة بين الخديو والأمة لكي تتخذ من هذه الفرقة ذريعة للتدخل المسلح

ففي اليوم الثامن من شهر يناير سنة ١٨٨٢ توجه السير أدوار مالت معتمد إنجلترا، والمسيو سنكفكس المعتمد الفرنسي مجتمعين إلى سراي عابدين، وقدا إلى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين، بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٢، قوامها أنهما حيال الحوادث الأخيرة قد أجمعتا على تأييد سلطة الخديوي.

وفحوى المذكرة أن الدولتين انتحلنا لفسيهما حق القوامة والرقابة على مصر وإقرار الأمن والنظام فيها، والتدخل في شؤونها الداخلية . . وظاهر من عبارتها أن فرنسا وإنجلترا كانتا تنظران بعين الاستياء إلى تأليف مجلس النواب وقيام النظام البرلماني في مصر . . ولم تكتما الإعراب عن هذا الاستياء صراحة في المذكرة، إذ جعلتا من الحوادث الموجبة للتدخل " صدور الأمر الخديوي باجتماع مجلس النواب " .

قوبلت هذه المذكرة في مصر بالسخط العام . . وهاجت لها الخواطر،

وتوجه شريف باشا إلى معتمدى فرنسا وإنجلترا وأنهى إليهما اعتراضه على
المذكرة.

وأعقب هذا التدخل تدخل آخر، طلب قنصلا الدولتين من شريف باشا
يايعاز من الرقيبين الأوربيين ألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية،
وقدما إليه فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة بهذا المعنى أثناء اشتغال "اللجنة
الدستورية" بالنظر فى اللائحة الأساسية". . .

كان هذا التدخل تحديا بالغيا لكرامة البلاد وحقوقها، وتدبرا مبيتا بين
الدولتين للتدخل المسلح وخلق الذرائع للاحتلال. . . إذا ما شأن إنجلترا وفرنسا
بنظام مجلس النواب للاحتلال. . . إذا ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس
النواب المصرى؟ وأى قانون يخولهما حق التدخل فى وضع الدستور والمطالبة
بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية؟!

لاشك أن هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من الجهود المبصرة
بين مصر والدولتين، لاسيما أن مشروع اللائحة الأساسية كان ينص فى
صراحة لا إيهام فيها على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون. . . وفى
هذا النص الكفاية لاطمئنان الدول ورعاياها على حقوقهم. . . أما التذرع بهذه
الديون لحرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية، وهو أهم خصائص البرلمان،
فهو الظلم والاعتساف، والتحكيم الذى لا مسوغ له، وهو الطمع الاستعمارى
الذى لا يحترم حقا ولا يراعى عهدا.

كان الموقف على جانب كبير من الخطر. . . فهناك أولا حقوق الأمة
وكرامتها، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين
تريدان حرمان مجلس النواب حقا من أقدس حقوقه، وهو تقرير الميزانية. . .



محمد شریف باشا

وهناك من جهة أخرى الخطر المائل أمام رجل الدولة، إذ يرى البلاد هدفا للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحفظتين للاحتلال.

وقد ارتأى شريف باشا درءا للازمة أن لايسبب مجلس النواب بقرار نهائي تتجلى الغمة. وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذى لم يكن فى استطاعة مصر أن تصده لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتباك. والتأجيل فى ذاته لم يكن من الوسائل السياسية التى يعمد إليها لاتقاء الأزمات. على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتا يطول أو يقصر، على حسب الظروف والملابسات. ولم يكن النص الخاص بالميزانية فى ذاته مستعجلا لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١، أى صدر المرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١، أى قبل انعقاد مجلس النواب. . فالبحث فى أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية إلا فى ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣، فأرجاء البت فى هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو إلى التصادم بين المجلس والوزارة.

وقد نصح المستر "بلنت" عرابى وصحبه بالاعتدال فى موقفهم من هذه الأزمة، وبأن لا يقطعوا برأى فى نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وانجلترا. وأيده الشيخ محمد عبده فى نصيحته، وروى عنه أنه قال فى هذا الصدد: "لقد لبثنا عدة قرون فى انتظار حريتنا، فلا يشق علينا أن ننظر الآن بضعة أشهر" . . ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثا!

وقد عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل. . ولكن عرابى ورؤساء الضباط والأعضاء البارزين من النواب لم يقبلوا هذا الحل، وأرتأوا رأيا آخر يناقضه، وهو تقرير مادة الميزانية فى الحال. . ويلوح لنا أن

ثمة عاملا آخر غير الاقتناع كان له دخل فى الأخذ بهذا رأى وهو انصراف العربيين عن شريف، ورغبتهم فى إقصائه عن الحكم، وأسناد رأسة الوزارة إلى رجل منهم، إذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وإن كان قد ألف وزارته على قاعدة إجابة مطالب العربيين، لكنه كان يشعر حيالهم بشيء من الاستقلال والكرامة . .

وهذا ما جعل العربيين يرغبون فى التخلص منه ويستبدلون رجلا من خاصتهم . . وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامى البارودى إلى رأسة الوزارة . . فقد كان البارودى كثير الطموح إلى السلطة والجاه، ومن هنا تعقدت الأزمة، وامتنع الأخذ برأى شريف باشا، قد زين لعرابى وصحبه أن يتشبثوا برأيهم، ويرفضوا التأجيل، ويقرروا مادة الميزانية قورا. وقد رتب على هذه الخطة وصوله إلى الرياسة، لأنه كان مفهوما أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى بداهة إلى استقالته، فيدعى هو إلى تأليف الوزارة الجديدة.

استقالة شريف باشا

وكان ما رتبته البارودى . . فقد اتفقت كثرة النواب على رفض التأجيل وعلى إقرار مادة الميزانية كما هى . ورأى شريف باشا من حديثه مع أعضاء اللجنة الدستورية أنهم راغبون فى إسقاط وزارته، فلم ير بدا من تقديم استقالته فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .

وقد كان يجدر بالنواب أن يترثوا فى الأمر . . وأن لا ينقلبوا بهذه السرعة على من كان موضع آمالهم حتى يكون أول عمل هام لمجلس النواب هو التخلص من الرجل الذى أنشأه وناضل من أجله ووضع نظامه

الأساسى . . ولكنها الأهواء والمطامع كان لها الأثر البالغ فى ركوب هذا المسلك .

وبعد سقوط وزارة شريف باشا إقصاء تاما لسلطة الخديو وانتصارا حاسما للحزب العسكرى وعلى رأسه عرابى ، لأن الخديو لم يكن راغبا فى استقالة شريف باشا وقد ذاعت شهرة عرابى فى أوروبا عقب سقوط هذه الوزارة بعدما تبين أن له النفوذ الفعال فى مجلس النواب ، إذ استطاع بواسطته إسقاط الوزارة التى رغب فى التخلص منها .

وزارة البارودى

نزل الخديو على إرادة الحزب العسكرى - وفى الظاهر إرادة النواب - فأسند رئاسة الوزارة إلى محمود سامى البارودى . . فألفها وأدخل عرابى فيها وزيرا للحرية . . ويبدو من التأمل فى الكتاب الذى رفعه إلى الخديو بتأليف الوزارة أن لا خلاف فى المبادئ العامة بين الوزارة الجديدة والوزارة المستقيلة . . والخلاف الحقيقى بينهما هو فى إقرار المواد المتعلقة فارق آخر فى التشكيل ، فإن وزارة البارودى مؤلفة من صمم العرابيين . . وحسبك أن فيها عرابى باشا وزيرا للحرية ، وقد كانت فى ذلك الحين أهم الوزارات شأنا وأعظمها نفوذا . وربما كان هذا من أهم الأسباب الحقيقية التى أدت إلى تغيير الوزارة ، لأن عرابى كان يطمع فى أن يتولى وزارة الجهادية بعد أن ارتقى فى عهد وزارة شريف باشا إلى منصب وكيلها ، كما كان يطمع البارودى فى رأسه الوزارة ، وهكذا كان التطلع إلى المناصب الوزارية - ولم يزل - من أسباب ما حل بمصر من الكوارث . .